الحلبوسي: لا أحد فوق القانون وتوصيات برلمانية مرتقبة بشأن النفط والأمن



أكد رئيس مجلس النواب هيبت الحلبوسي، اليوم الثلاثاء، أن توصيات ستصدر من مجلس النواب إلى رئيس مجلس الوزراء بشأن وزارة النفط والوضع الأمني، فيما أشار إلى أن لا أحد فوق القانون أبداً.

وقال الحلبوسي، في كلمة له خلال الاجتماع الثالث للجنة الأمر النيابي 198 لمتابعة ملف تهريب النفط، وتابعتها وكالة المطلع، إن "هنالك توصيات ستصدر من مجلس النواب إلى رئيس الوزراء، بصفته رئيساً للوزراء، في ما يتعلق بموضوع وزارة النفط، وبصفته القائد العام للقوات المسلحة، في ما يتعلق بالوضع الأمني، مع تحديد الأسماء وتشخيص المقصرين، وسنقول إن المقصر مقصر مهما علا شأنه".

وأضاف أنه "لا توجد جهة سياسية أو مسلحة أو عشائرية فوق القانون، فالقانون اليوم فوق الجميع، ولا يوجد أحد فوق القانون"، مشيراً إلى أن "هناك نصوصاً دستورية وقانونية، ونحن جميعاً ملتزمون بها، ولا نقبل أن تكون هناك دولة داخل دولة".

وأشار إلى أنه "سبق أن قلنا إنه كان هناك وضع أمني أو أن البلد كان مهدداً، فشكرا لكل من حمل السلاح، وكل من لبى فتوى المرجعية، وأسهم في الحفاظ على البلد، واليوم الوضع الأمني مستقر في البلد، نشكرهم على جهودهم"، موضحاً أنه "لا يمكن المضي اليوم خلافاً للدستور وأوامر الدولة، سنقول لهم: لا، إلى هنا نقف"، مؤكدا أن "هناك دولة ومؤسسات رسمية، والجميع يخضع لهذه المؤسسات، ويعمل

بإمرة القائد العام للقوات المسلحة".

ولفت إلى أن "مجلس النواب يراقب ويشخّص ويوصي، وإذا رأى خللاً فإنه يوصي القائد العام للقوات المسلحة، وفق الدستور والقانون، ويقول له: هذا الخلل موجود في هذه الوزارة، أو في المؤسسة، فاتخذ الإجراء اللازم".

وجدد الحلبوسي التأكيد أنه "لا أحد فوق القانون أبداً".